

13



الجمهورية اللبنانية

وزارة المالية

الوزير

٢٥٧/٢٠٠٨
١٩ تموز ٢٠٠٨

جانب ديوان المحاسبة

الموضوع: حسابات مهمة محتسب المالية المركزي منذ العام ٢٠٠٠
ولغاية العام ٢٠٠٧.
المرجع: كتابكم رقم ٢٥٠/ص تاريخ ٢١/١٠/٢٠٠٨.

جواباً على كتابكم المبين في المرجع، حيث تعرضون مشكلة التأخير في انجاز حسابات المهمة العائدة للسنوات من ٢٠٠٠ ولغاية ٢٠٠٧ ضمناً من قبل مديرتي الخزينة والمحاسبة العامة،

ومع تقديرنا لاستعدادكم للتعاون مع وزارة المالية من اجل التوصل إلى حل للمشاكل التي تحول دون انجاز الحسابات المذكورة وإيداعكم إياها مدققة وفقاً للأصول،

وانطلاقاً من الحرص ذاته الذي حدا بكم إلى إرسال كتابكم المذكور في المرجع،
نفيدكم بما يلي:

١- لقد سبق لمدير المالية العام أن اصدر بتاريخ ١٦/٩/٢٠٠٨ القرار رقم ٢/٦٣٣٣
والمذكورة رقم ٢٣٦٩/ص١ تاريخ ٥/١١/٢٠٠٨ بشأن مسك محاسبة نظامية ومنتظمة
اعتباراً من ١/١/٢٠٠٩ ومعالجة حسابات المهمة المتأخرة من ١/١/١٩٩٩ وما
يهدا، الأمر الذي يجعل المحاسبة منتظمة اعتباراً من ١/١/٢٠٠٩، وذلك وفقاً
لأحكام المرسوم رقم ١٠٣٨٨ تاريخ ٩/٦/١٩٩٧، لاسيما المادة ٣٧/منه.

٢- إن المشكلة الأساسية في مسك الحسابات وإعداد حسابات المهمة في مواعيدها كانت
تكمن في عدم توفر العنصر البشري المؤهل من المحاسبين المنتقلين إلى الملاك الدائم
في الوزارات الأمر الذي استدعى سابقاً الاستعانة بعاملين بالساعة يفتقر بعضهم إلى
التقنية اللازمة من جهة، وينعدم لدى بعضهم الآخر حس المسؤولية نظراً لعدم ثبات

عملهم وديمومته من جهة ثانية وهذه الاستعانة تمت خارج الإطار الإداري النظامي. وقد استترك هذا الأمر قراراً ومنكرة مدير المالية العام العشار إليهما أنفاً مما أدى إلى تسليم الموظفين الدائمين في الوزارة لمسك الحسابات ومتابعتها ولتفعيل العمل في مديرية الخزينة - دائرة المحاسبة والصناديق - المولجة بمسك الحسابات من الناحية القانونية، الأمر الذي يضع الأمور في مسارها الصحيح ويؤمن مبدأ تلازم الصلاحية والمسؤولية.

٣- سيصار في مرحلة لاحقة إلى تأليف فرق إضافية من الموظفين الدائمين أيضاً لتسريع عملية إنجاز الحسابات المالية المتأخرة في مديرية الخزينة، ولإنجاز عملية تدقيقها في مديرية المحاسبة العامة، بحيث تتجزأ هذه الحسابات تبعاً، إعداداً وتدقيقاً، في مهلة لا تتجاوز السنتين.

بناءً على ما تقدم،

ومع تقديرنا للجهود المبذولة من قبلكم للتنسيق مع مديرية المحاسبة العامة، نرى بان تدقيق حسابات المهمة يجب أن يشمل حسابات الفترة الممتدة من ١/١/١٩٩٣ ولغاية ٢٠٠٧/١٢/٣١ لأن أي انقطاع يتناول هذه الفترة من شأنه أن يعكس بصورة سلبية على صحة الحسابات، لاسيما في ضوء توفر المستندات اللازمة.

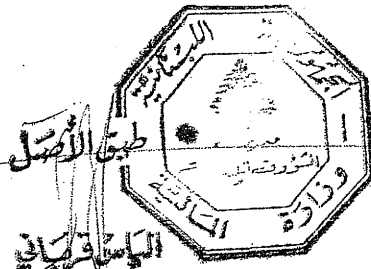
إن وزارة المالية تجدد وتؤكد التعهد الذي قدمه معالي وزير المالية السابق وتبدي استعدادها للتعاون معكم من أجل تيويم حسابات محتسب المالية المركزي وإنجاز الحسابات المالية المتأخرة، لا بل أنها باشرت بوضع المحاسبة في مسارها السليم، وتأمل أن تظهر بوادر هذا العمل في القريب العاجل.

شكراً لتعاونكم.

وزير المالية



د. محمد شطح



- المحفوظات